تحديات توظيف خريجي الدراسات العليا في ليبيا وإمكانية تطوير الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص نحو إطار تفسيري مقترح

إعداد

أ . هاني حوسين خليفة مفتاح
أستاذ مشارك المحاسبة - بنغازي
باحث دكتورة - اقتصاد -جامعة الزاوية
Alhany1990@gmail.com

د. عوض أحمد محمد الرواياتي
محاضر – محاسبة – اقتصاد – بنغازي
awadalrwaite@gmail.com

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل تحديات توظيف خريجي الدراسات العليا في ليبيا في ظل ضعف المواءمة بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل، مع التركيز على إمكانية تطوير الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص بوصفها مدخلًا مؤسسيًا لمعالجة هذه التحديات. وتعتمد الدراسة على المنهج التحليلي الاستقرائي من خلال تحليل الأدبيات الليبية والعربية ذات الصلة، للكشف عن طبيعة الاختلالات الهيكلية والمؤسسية التي تعيق استيعاب خريجي الدراسات العليا رغم التوسع الكمي في برامجهم. وتُظهر النتائج وجود فجوة مواءمة نوعية لا تعود إلى ضعف التأهيل الأكاديمي بقدر ما ترتبط بغياب التنسيق المؤسسي، وضعف الأطر التنظيمية للشراكة، وقصور ربط البرامج الأكاديمية بالاحتياجات الاقتصادية الفعلية. كما تشير النتائج إلى أن الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص غالبًا ما تُطرح كإطار نظري عام دون تحليل آليات تفعيلها. وتوصي الدراسة بتطوير شراكة مؤسسية فاعلة تسهم في تحسين قابلية توظيف خريجي الدراسات العليا وتقليص الهدر المعرفي، وتعزيز دور التعليم العالي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا.

الكلمات المفتاحية:

توظيف خريجي الدراسات العليا؛ المواءمة بين التعليم العالي وسوق العمل؛ الشراكة المؤسسية؛ الجامعات الليبية؛ القطاع الخاص.

Abstract

This study analyzes the challenges of employing postgraduate graduates in Libya in the context of weak alignment between higher education outputs and labor market needs, focusing on the potential of developing university–private sector partnerships as an institutional approach to addressing these challenges. The study adopts an analytical and inductive methodology through reviewing relevant Libyan and Arab

literature to identify structural and institutional imbalances that limit the effective absorption of postgraduate graduates despite the quantitative expansion of postgraduate programs. The findings indicate that the employment gap is not mainly due to inadequate academic qualification, but rather to weak institutional coordination, limited regulatory frameworks for partnership, and insufficient linkage between academic programs and actual economic needs. The results also show that university–private sector partnership is often addressed in the literature as a general theoretical concept, with limited analysis of its institutional implementation mechanisms. The study recommends strengthening institutional partnerships by revising postgraduate programs and enhancing coordination with the private sector, in order to improve employability, reduce knowledge waste, and reinforce the role of higher education in Libya's economic and social development.

Keywords:

Postgraduate employment; Higher education–labor market alignment; Institutional partnership; Libyan universities; Private s

المقدمة:

يشكّل توظيف خريجي الدراسات العليا أحد المحاور المركزية في سياسات التعليم العالي المعاصرة، لما له من دور حاسم في تحويل الاستثمار في رأس المال البشري إلى قيمة مضافة اقتصادية واجتماعية، وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصادات الوطنية. ولم تعد وظيفة الجامعات تقتصر على إنتاج المعرفة ونقلها، بل أصبحت مطالبة بالانخراط الفاعل في تلبية احتياجات سوق العمل، وبناء جسور تواصل مؤسسية مع القطاعات الإنتاجية والخدمية، بما يضمن مواءمة مخرجاتها مع متطلبات التنمية المستدامة.

وعلى المستوى العربي، تشير الدراسات الحديثة إلى اتساع الفجوة بين مخرجات التعليم العالي، ولا سيما برامج الدراسات العليا، وبين احتياجات سوق العمل، نتيجة مجموعة من عوامل متعددة من أبرزها ضعف التخطيط الاستراتيجي، محدودية التنسيق بين الجامعات والقطاع الخاص، وعدم مواءمة البرامج الأكاديمية مع التحولات المتسارعة في بنية الاقتصاد وسوق التشغيل. وقد أفرز هذا الواقع تحديات متنامية تمثلت في ارتفاع معدلات بطالة الخريجين، وتدني كفاءة التوظيف، وضعف الاستفادة من الكفاءات العلمية المؤهلة.

وفي السياق الليبي، تتخذ هذه الإشكالية أبعادًا أكثر تعقيدًا، في ظل التحديات المؤسسية والاقتصادية التي يواجهها قطاع التعليم العالي، وما يعانيه سوق العمل من اختلالات هيكلية،

وضعف في استيعاب خريجي الدراسات العليا على وجه الخصوص. فعلى الرغم من التوسع الملحوظ في برامج الدراسات العليا بالجامعات الليبية خلال العقود الأخيرة، فإن هذا التوسع لم يصاحبه تطور مماثل في سياسات التوظيف أو في آليات الشراكة مع القطاع الخاص، الأمر الذي أسهم في تفاقم فجوة التوظيف، وحدّ من الأثر التنموي المتوقع لهذه البرامج.

وتبرز الشراكة بين الجامعة والقطاع الخاص بوصفها أحد المداخل الاستراتيجية القادرة على معالجة هذه الفجوة، من خلال تعزيز التنسيق في تصميم البرامج الأكاديمية، وتوجيه البحث العلمي نحو احتياجات السوق، وتوفير فرص تدريب وتأهيل تسهم في تحسين قابلية توظيف خريجي الدراسات العليا. غير أن تفعيل هذه الشراكة في ليبيا ما يزال يواجه تحديات تنظيمية وتشريعية وثقافية، تتطلب تحليلًا معمقًا لفهم طبيعتها وأبعادها، واستقراء إمكانات تطويرها في ضوء الواقع المحلي.

وانطلاقًا من ذلك، تسعى هذه الدراسة إلى تحليل تحديات توظيف خريجي الدراسات العليا في ليبيا، واستقراء إمكانات تطوير الشراكة بين الجامعة والقطاع الخاص، اعتمادًا على المنهج التحليلي الاستقرائي، وبالاستناد إلى الدراسات والادبيات الليبية والعربية ذات الصلة، بما يسهم في بناء فهم أكثر عمقًا لهذه الإشكالية، ويمهّد لتقديم تصورات علمية قابلة للتطبيق تدعم تحسين مخرجات التعليم العالي وتعزيز فرص توظيف خريجي الجامعات الليبية .

❖ **الدراسات السابقة** :-

يهدف هذا المحور إلى استعراض وتحليل الدراسات السابقة ذات الصلة بتوظيف خريجي الدراسات العليا ومواءمة مخرجات التعليم العالي مع سوق العمل، مع التركيز على الدراسات الليبية و باقي العربية الأخرى التي تناولت فجوة التوظيف وإمكانية الشراكة بين الجامعة والقطاع الخاص. وفي محاولة من البحاث التعرف على الفجوة البحثية وصياغة مشكلة الدراسة بدقة .

أولًا: الدراسات الليبية

في هذا الصدد تناولت دراسة **إصميدة وآخرين (2022)** المهارات التي يتطلبها سوق العمل الليبي ومدى توافرها لدى خريجي الإدارة العامة وإدارة الأعمال، مستخدمة المنهج الوصفي التحليلي، وبالاعتماد على الاستبانة أداةً لجمع البيانات من عينة قصدية من الخريجين. وأظهرت نتائجها توافرًا عامًا للمهارات، إلا أن هذا التوافر اتسم بعدم التوازن، حيث برز ضعف واضح في مهارات اللغة الإنجليزية مقارنة ببقية المهارات الإدارية. وتكشف هذه النتيجة أن مشكلة التوظيف لا ترتبط بغياب المهارات كليًا، بقدر ما ترتبط بعدم توافق نوعي بين مهارات الخريجين ومتطلبات سوق العمل، بما يعزّز أهمية تدخلات تشاركية مع القطاع الخاص لسد هذه الفجوة النوعية.

وفي السياق نفسه، هدفت دراسة **المهباط (2022)** إلى قياس مدى توافق مخرجات التعليم العالي مع متطلبات سوق العمل من وجهة نظر القيادات الأكاديمية بجامعة الزيتونة، مستخدمة المنهج الوصفي التحليلي وأداة الاستبانة. وخلصت الدراسة إلى أن مستوى التوافق جاء متوسطًا، سواء من حيث جودة الخريجين أو مستوى رضا المستفيدين. وتؤكد هذه النتائج وجود فجوة بنيوية مستمرة بين الجامعة وسوق العمل، كما تبرز محدودية الاقتصار على الرؤية المؤسسية الداخلية للجامعات دون إشراك فعّال للقطاع الخاص في تقييم المخرجات.

وجاءت دراسة **العريبي (2018)** فقد ركزت على العوامل المؤثرة في بطالة الخريجين الجدد من خلال دراسة تطبيقية على جامعة سبها، ونشرت باللغة الإنجليزية. وتندرج هذه الدراسة ضمن الدراسات الليبية المبكرة التي سلطت الضوء على ظاهرة بطالة الخريجين بوصفها نتاجًا لعوامل تعليمية واقتصادية ومؤسسية متداخلة، وهو ما يجعلها مرجعًا مهمًا لفهم الجذور الهيكلية لمشكلة التوظيف في السياق الليبي.

وتناولت دراسة **بوزيد (2020)** إشكالية المواءمة بين التعليم العالي وسوق العمل في ليبيا، مع التركيز على متطلبات الإصلاح. وقد اتخذت الدراسة طابعًا تحليليًا، وخلصت إلى أن ضعف التخطيط، وغياب التنسيق المؤسسي، ومحدودية الشراكات الفاعلة تمثل أبرز معوقات المواءمة. وتكتسب هذه الدراسة أهميتها من كونها تربط بين خلل المخرجات التعليمية وضعف الأطر التنظيمية للشراكة مع سوق العمل.

وفي إطار تحليل بطالة الخريجين، ناقشت دراسة **السنوسي (2019)** الأسباب والآثار الاقتصادية لبطالة خريجي الجامعات الليبية، مؤكدة أن تفاقم البطالة يعكس خللًا في العلاقة بين التعليم العالي ومتطلبات الاقتصاد الوطني. وتبرز هذه الدراسة البعد الاقتصادي لمشكلة التوظيف، بما يوسّع زاوية النظر من مستوى الجامعة إلى مستوى السياسات العامة.

من جانب آخر، ركزت دراسة **الشاعري (2021)** على دور الجامعة الليبية في دعم التشغيل من خلال الشراكة مع القطاع الخاص، مبرزة أن ضعف الأطر المؤسسية للشراكة وغياب سياسات واضحة للتعاون يمثلان عائقًا رئيسًا أمام تحسين فرص التوظيف. وتعد هذه الدراسة من أوائل الدراسات الليبية التي تناولت الشراكة بوصفها مدخلًا مباشرًا لمعالجة مشكلة التشغيل.

وتناولت دراسة **الطاهر (2020)** مخرجات التعليم العالي ومتطلبات التنمية في ليبيا، مؤكدة أن ضعف الربط بين البرامج الأكاديمية واحتياجات التنمية الاقتصادية يسهم في محدودية الأثر التنموي للخريجين. وتضيف هذه الدراسة بعدًا تنمويًا مهمًا يربط التوظيف بدور التعليم العالي في تحقيق التنمية الشاملة.

كما هدفت دراسة **القويري (2021)** إلى إبراز دور الشراكة المؤسسية في تحسين توظيف الخريجين في ليبيا، مشيرة إلى أن غياب التنسيق الفعّال بين الجامعات والقطاع الخاص يقلل من

فرص الاستفادة من الكفاءات المؤهلة. وتنسجم نتائج هذه الدراسة بصورة مباشرة مع محور الدراسة الحالية، خاصة فيما يتعلق بإمكانات تطوير الشراكة المؤسسية.

ثانيًا: الدراسات العربية أخرى:

على المستوى العربي، تناولت دراسة **أبو النصر (2019)** مواءمة مخرجات التعليم العالي مع احتياجات سوق العمل العربي، مؤكدة أن فجوة التوظيف تمثل ظاهرة مشتركة في معظم الدول العربية، نتيجة ضعف التنسيق بين المؤسسات التعليمية والقطاعات الإنتاجية. وتبرز هذه الدراسة الإطار الإقليمي للمشكلة، بما يسمح بمقارنة الوضع الليبي بالاتجاهات العربية العامة.

وخلصت دراسة **البدري (2020)** إلى أن الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص تمثل أحد المداخل الرئيسة للحد من بطالة الخريجين، مشددة على أهمية إشراك أرباب العمل في تصميم البرامج الأكاديمية والتدريب العملي. وتدعم هذه النتائج التوجه نحو تبني نماذج شراكة أكثر فاعلية.وفي الاتجاه ذاته، ناقشت دراسة **الجبوري (2021)** فجوة التوظيف بين التعليم العالي وسوق العمل، مبيّنة أن هذه الفجوة تعكس اختلالًا هيكليًا في سياسات التعليم والتشغيل. أما دراسة **الحربي (2019)** فقد أبرزت دور الشراكة المجتمعية في تطوير مخرجات التعليم العالي، مؤكدة أن نجاح هذه الشراكات يتطلب أطرًا تنظيمية واضحة واستدامة في التعاون.وركزت دراسة **الحسن (2022)** على توظيف خريجي الدراسات العليا في الوطن العربي، مبيّنة أن هذه الفئة تواجه تحديات مضاعفة مقارنة بخريجي المرحلة الجامعية الأولى، نتيجة محدودية الطلب على الكفاءات البحثية المتقدمة في سوق العمل. وتعد هذه الدراسة ذات صلة مباشرة بموضوع البحث الحالي من حيث تركيزها الصريح على خريجي الدراسات العليا.كما تناولت دراسة **الخطيب (2020)** سياسات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل في الدول العربية، مشيرة إلى أن غياب التكامل بين السياسات التعليمية والاقتصادية يمثل أحد أبرز معوقات التوظيف. في حين أكدت دراسة **الزهراني (2021)** أن الشراكة مع القطاع الخاص تسهم في تحسين قابلية توظيف الخريجين عندما تُبنى على أسس استراتيجية واضحة.

وتناولت دراسة **السعدي (2019)** بطالة الخريجين في الدول العربية من حيث الأسباب والمعالجات، مؤكدة تشابه التحديات بين الدول العربية، رغم اختلاف السياقات. وأضافت دراسة **الشمري (2022)** بُعد التنمية والتشغيل، موضحة أن التعليم العالي لا يحقق أثره التنموي دون ارتباطه الوثيق بسوق العمل.

كما ركزت دراسة **العنزي (2020)** على مواءمة البرامج الأكاديمية مع سوق العمل، بينما قدمت دراسة **الفقي (2021)** استراتيجيات لتعزيز الشراكة بين الجامعات وسوق العمل. واختتمت دراسة **المطيري (2019)** هذا الاتجاه بتأكيد العلاقة العضوية بين التعليم العالي والتوظيف في العالم العربي.

الدراسات العليا بين تشخيص الواقع وإرادة التغيير
جامعة الزاوية
المؤتمر العلمي للدراسات العليا

الفجوة البحثية :

بالاستقراء التحليلي لمجمل الدراسات الليبية والعربية السابقة ، يتضح وجود اتفاق واسع على تشخيص اختلال العلاقة بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل، وارتفاع معدلات بطالة الخريجين، وضعف المواءمة النوعية للمهارات، سواء في السياق الليبي (إصميدة وآخرون، 2022؛ المهباط، 2022؛ السنوسي، 2019؛ بوزيد، 2020) أو في السياق العربي العام (أبو النصر، 2019؛ الجبوري، 2021؛ السعدي، 2019). كما تؤكد عدد من الدراسات أهمية الشراكة بين الجامعة والقطاع الخاص بوصفها مدخلًا لمعالجة فجوة التوظيف (الشاعري، 2021؛ القويري، 2021؛ البدري، 2020؛ الزهراني، 2021).

ومع ذلك، يكشف التحليل الاستقراء لهذه الدراسات عن ثلاثة أوجه قصور بحثي واضحة:

1) **هيمنة المعالجة العامة للتوظيف**

ركزت غالبية الدراسات على بطالة الخريجين أو مواءمة مخرجات التعليم العالي بوجه عام، دون تخصيص تحليلي دقيق لفئة خريجي الدراسات العليا بوصفهم فئة ذات خصائص تعليمية ومهارية مختلفة وتكلفة تعليمية أعلى، وهو ما أشار إليه الحسن (2022) بشكل جزئي دون تعميق في السياق الليبي.

2) **غياب التحليل البنيوي للشراكة المؤسسية**

على الرغم من تكرار الدعوة إلى الشراكة بين الجامعة والقطاع الخاص، فإن الدراسات الليبية والعربية اكتفت غالبًا بطرحها كحلٍّ عام أو توصية ختامية، دون تحليل استقرائي معمّق لآلياتها المؤسسية، أو شروط تفعيلها، أو أدوار أطرافها، أو حدود فاعليتها في تحسين توظيف خريجي الدراسات العليا تحديدًا.

3) **قصور الربط السببي بين التحديات وآليات المعالجة**

تناولت الدراسات التحديات (ضعف المهارات، عدم المواءمة، البطالة) بمعزل عن بناء تصور تحليلي يربط هذه التحديات مباشرة بإمكانات تطوير الشراكة الجامعة–القطاع الخاص كمدخل عملي لمعالجتها، خاصة في السياق الليبي الذي يتسم بخصوصيات مؤسسية واقتصادية.

وبناءً على ذلك، يمكننا القول ان الفجوة البحثية في غياب دراسة تحليلية استقرائية متكاملة تتناول تحديات توظيف خريجي الدراسات العليا في ليبيا، وتربط بينها وبين إمكانية تطوير الشراكة بين الجامعة والقطاع الخاص بوصفها إطارًا مؤسسيًا قابلًا للتفعيل، استنادًا إلى قراءة نقدية مقارنة للأدبيات الليبية والعربية.

❖ **مشكلة الدراسة :**

وانطلاقًا من الفجوة البحثية تتمثل مشكلة الدراسة في غياب تصور تحليلي استقرائي واضح يفسّر تحديات توظيف خريجي الدراسات العليا في ليبيا، ويحدّد إمكانات تطوير الشراكة بين الجامعة والقطاع الخاص بوصفها مدخلًا مؤسسيًا لمعالجة هذه التحديات، في ضوء ما أفرزته الدراسات السابقة الليبية والعربية من نتائج ومؤشرات.وبذلك يمكننا وضع مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي واسالة فرعية التالية :-

السؤال الرئيسي :

ما طبيعة تحديات توظيف خريجي الدراسات العليا في ليبيا، وما إمكانية تطوير الشراكة بين الجامعة والقطاع الخاص لمعالجة هذه التحديات ؟

الأسئلة الفرعية :

1. ما أبرز التحديات المرتبطة بمواءمة مخرجات برامج الدراسات العليا مع متطلبات سوق العمل في ليبيا كما تعكسها الأدبيات الليبية والعربية؟
2. ما أوجه القصور المؤسسية والتنظيمية التي تسهم في ضعف توظيف خريجي الدراسات العليا في السياق الليبي؟
3. كيف عالجت الدراسات السابقة مفهوم الشراكة بين الجامعة والقطاع الخاص، وما حدود فاعليتها في تحسين فرص توظيف الخريجين؟
4. ما الإمكانات المتاحة لتطوير الشراكة بين الجامعة والقطاع الخاص بما يتلاءم مع خصوصية خريجي الدراسات العليا في ليبيا؟
5. كيف يمكن وضع إطار تحليلي يربط بين تحديات التوظيف وإمكانية الشراكة بين الجامعات وسوق العمل الخاص في ضوء نتائج الدراسات السابقة؟

❖ **أهداف الدراسة :**

يتمثل الهدف الرئيسي لهذه الدراسة إلى تحليل واقع توظيف خريجي الدراسات العليا في ليبيا، واستقراء إمكانات تطوير الشراكة بين الجامعة والقطاع الخاص بوصفها مدخلًا مؤسسيًا لمعالجة التحديات القائمة، وذلك من خلال الأهداف الآتية:

1. تحليل التحديات الرئيسة التي تواجه توظيف خريجي الدراسات العليا في ليبيا كما تعكسها الأدبيات الليبية والعربية المعتمدة.
2. تشخيص أوجه القصور المؤسسية في العلاقة بين الجامعات الليبية والقطاع الخاص فيما يتعلق باستيعاب خريجي الدراسات العليا.
3. تحليل مفهوم الشراكة بين الجامعة والقطاع الخاص كما ورد في الدراسات السابقة، وبيان حدود فاعليته هذه الشراكة في تحسين فرص التوظيف.

4. استقراء إمكانية تطوير الشراكة المؤسسية بما يتلاءم مع خصوصية خريجي الدراسات العليا في السياق الليبي.

5. بناء إطار تصوري تحليلي يربط بين تحديات التوظيف وإمكانات الشراكة المؤسسية، استنادًا إلى نتائج الدراسات السابقة، وبما يدعم تحسين مواءمة مخرجات الدراسات العليا مع متطلبات سوق العمل.

أهمية الدراسة

تتجلى الأهمية العملية والعلمية للدراسة في إمكانية الإفادة من نتائجها من قبل:

الجامعات الليبية في تطوير برامج الدراسات العليا بما يعزز قابلية توظيف خريجيها.

صنّاع السياسات التعليمية في إعادة توجيه سياسات التعليم العالي نحو مزيد من التكامل مع سوق العمل.

القطاع الخاص من خلال توضيح فرص الشراكة مع الجامعات للاستفادة من الكفاءات البحثية المتقدمة.

كما تسهم الدراسة في دعم الجهود الرامية إلى تحسين كفاءة الاستثمار في التعليم العالي، والحد من الهدر المعرفي الناتج عن ضعف توظيف خريجي الدراسات العليا.

منهجية الدراسة :

تعتمد هذه الدراسة على المنهج التحليلي الاستقرائي بوصفه المنهج الأنسب لتحقيق أهدافها، وذلك على النحو الآتي:

المنهج التحليلي:

من خلال تحليل مضامين الدراسات السابقة الليبية والعربية المعتمدة، وتفكيك نتائجها المتعلقة بتوظيف الخريجين، ومواءمة مخرجات التعليم العالي، ودور الشراكة بين الجامعة والقطاع الخاص.

المنهج الاستقرائي:

عبر استقراء الأنماط المتكررة والاتجاهات العامة التي كشفت عنها تلك الدراسات، والانطلاق من الوقائع الجزئية لبناء استنتاجات عامة تفسر تحديات توظيف خريجي الدراسات العليا، وتحدد إمكانات تطوير الشراكة المؤسسية في السياق الليبي.

مصادر البيانات:

تقتصر الدراسة على اعينه قصدية الثانوية المتمثلة في الدراسات الليبية والعربية المتاحة للبحاث ،دون اللجوء إلى أدوات ميدانية أو بيانات أولية.

حدود المنهجية:

تلتزم الدراسة بالتحليل الوثائقي المقارن في إطار الأدبيات المتاحة، مع مراعاة خصوصية السياق الليبي، ودون السعي إلى تعميم إحصائي، بما يتسق مع طبيعة المنهج التحليلي الاستقرائي.

المحورالأول: الإطار المفاهيمي لتوظيف خريجي الدراسات العليا :

يُعد ضبط المفاهيم الأساسية المرتبطة بتوظيف خريجي الدراسات العليا مدخلًا منهجيًا ضروريًا لفهم طبيعة التحديات التي تحاول ان تعالجها هذه الدراسة. فغياب الوضوح المفاهيمي يؤدي غالبًا إلى معالجات جزئية أو توصيفات عامة لا تُسهم في بناء تفسير علمي متماسك. وانطلاقًا من ذلك، يركّز هذا المحور على تفكيك مفهوم توظيف خريجي الدراسات العليا، وبيان خصائص هذه الفئة، وتحليل مفهوم قابلية التوظيف بوصفه إطارًا تفسيريًا جامعًا.

مفهوم توظيف خريجي الدراسات العليا :

لا يمكن اختزال توظيف خريجي الدراسات العليا في مجرد حصولهم على وظيفة، بل ينبغي النظر إليه بوصفه عملية استيعاب اقتصادي ومعرفي في آنٍ واحد. فالتوظيف هنا يعكس قدرة النظام الاقتصادي والمؤسسي على استثمار المعرفة المتقدمة والمهارات البحثية التي راكمها الخريج خلال مرحلة الدراسات العليا.

وتشير الأدبيات الليبية إلى أن سوق العمل لا يعاني من فائض كمي في الخريجين بقدر ما يعاني من ضعف مواءمة نوعية بين ما يمتلكه الخريجون من مهارات وما يتطلبه السوق. فقد أوضح إصميدة وآخرون (2022) أن خريجي الإدارة العامة وإدارة الأعمال في ليبيا يمتلكون مستويات مقبولة من المهارات الإدارية، إلا أن ضعف بعض المهارات الداعمة – مثل اللغة الإنجليزية والمهارات التطبيقية – يقلل من فرص توظيفهم. وتُعد هذه النتيجة دالة على أن التوظيف لا يرتبط بوجود المهارة فحسب، بل بمدى توافقها مع احتياجات السوق.

ومن هذا المنطلق، **يُفهم توظيف خريجي الدراسات العليا بوصفه:**

استيعابًا اقتصاديًا: أي قدرة سوق العمل على خلق فرص تستوعب الكفاءات المتقدمة

استثمارًا في رأس المال البشري المتقدم: حيث يُتوقع من هذه الفئة أن تسهم في الابتكار، وحل المشكلات، ودعم التنمية.ويتفق هذا الفهم مع ما أشار إليه المطيري (2019) وأبو النصر (2019) من أن التعليم العالي، ولا سيما في مستوياته العليا، ينبغي أن يُقاس بقدرته على توليد قيمة مضافة حقيقية في سوق العمل، لا بعدد الشهادات الممنوحة.

خصائص خريجي الدراسات العليا :

يتميّز خريجو الدراسات العليا بخصائص معرفية وبحثية تجعلهم مختلفين نوعيًا عن خريجي المرحلة الجامعية الأولى. فهم يمتلكون (المطيري، 2019) :

- قدرة أعلى على التحليل والتفكير النقدي.
- مهارات بحثية ومنهجية.
- تخصصًا أعمق في مجالات معرفية محددة.

غير أن هذه الخصائص لا تتحول تلقائيًا إلى ميزة تنافسية في سوق العمل، خاصة في البيئات التي لا تستوعب الكفاءات البحثية بصورة مؤسسية. فقد أشار الحسن (2022) إلى أن خريجي الدراسات العليا في الوطن العربي يواجهون تحديات خاصة في التوظيف، رغم ارتفاع مستوى تأهيلهم، نتيجة محدودية الطلب على الكفاءات البحثية وضعف الربط بين الجامعات والقطاعات الإنتاجية.

وفي السياق الليبي، تتفاقم هذه الإشكالية بسبب ضعف الأطر التي تُمكّن من تحويل القدرات البحثية إلى تطبيقات عملية، وهو ما يجعل الفروق بين خريجي الدراسات العليا وخريجي المرحلة الجامعية الأولى أقل وضوحًا من حيث فرص التوظيف، رغم الاختلاف الكبير في مستوى التأهيل.

❖ **قابلية التوظيف :**

تُعد قابلية التوظيف مفهومًا محوريًا في تفسير العلاقة بين التعليم العالي وسوق العمل، وتشير إلى قدرة الخريج على الحصول على عمل والحفاظ عليه والتطور فيه. ولا تقتصر هذه القابلية على المهارات التقنية، بل تشمل مزيجًا متكاملًا من (العنيزي 2022، والجبوري 2021):

- المهارات العامة (كالعمل الجماعي والتواصل).
- المهارات المتخصصة المرتبطة بالتخصص الأكاديمي.
- المهارات البحثية والتحليلية التي تميّز خريجي الدراسات العليا.

وتؤكد دراسات عربية عدة، مثل الجبوري (2021) والسعدي (2019)، أن ضعف قابلية التوظيف يُعد من الأسباب الرئيسة لبطالة الخريجين، حتى في ظل ارتفاع مستويات التعليم. كما يربط العنزي (2020) بين ضعف القابلية وغياب التحديث المستمر للبرامج الأكاديمية بما يتلاءم مع تطورات سوق العمل.

ومن ثم، فإن قابلية التوظيف تمثل حلقة وصل تفسيرية بين مخرجات التعليم العالي وفرص التشغيل، وتمهّد لفهم طبيعة التحديات التي تواجه توظيف خريجي الدراسات العليا.

وذلك نستقرأ من هذا المحور أن توظيف خريجي الدراسات العليا لا يمكن فهمه بمعزل عن:

طبيعة الاستثمار في رأس المال البشري المتقدم، الخصائص المعرفية والبحثية لهذه الفئة ومستوى قابلية التوظيف بوصفها إطارًا تفسيريًا جامعًا.

المحورالثاني: مخرجات التعليم العالي وسوق العمل :

يمثّل تحليل العلاقة بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل مدخلًا محوريًا لفهم الإشكالية الرئيسة التي تعالجها هذه الدراسة حيث لا يمكن تفسير تحديات توظيف خريجي الدراسات العليا بمعزل عن طبيعة هذه العلاقة ومستوى انسجامها أو اختلالها. وذلك يكتسب هذا المحور أهميته من كونه يفسّر فجوة المواءمة التي تشكّل جوهر مشكلة الدراسة، ويقدّم إطارًا تحليليًا يوضح لماذا تستمر بطالة خريجي الدراسات العليا رغم التوسع الكمي والنوعي في برامجهم.

وينطلق السرد في هذا المحور من منطق تحليلي استقرائي، حيث يبدأ بتفكيك مفهوم المواءمة، ثم ينتقل إلى تحليل أنماط اختلالها، وينتهي إلى بيان آثارها المباشرة وغير المباشرة على التوظيف، مستندًا حفي كل ذلك إلى نتائج مجموعة من الدراسات السابقة المتاحة للبحاث.

مفهوم المواءمة بين التعليم العالي وسوق العمل :

تشير المواءمة بين التعليم العالي وسوق العمل إلى درجة التوافق بين مخرجات المؤسسات التعليمية من حيث الكم والنوع والمهارات، وبين احتياجات القطاعات الاقتصادية والاجتماعية. ولا تقتصر هذه المواءمة على توافق التخصصات مع الوظائف المتاحة، بل تشمل توافق المهارات، والكفايات، ومستويات التأهيل مع متطلبات سوق العمل المتغيرة (الطاهر 2020، والخطيب 2020).

في السياق الليبي، أظهرت دراسة المهباط (2022) أن مستوى التوافق بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل جاء في حدود متوسطة، وهو ما يعكس وجود فجوة مستمرة رغم التوسع في برامج التعليم العالي. وتدل هذه النتيجة على أن الإشكالية لا تكمن في غياب التعليم، بل في ضعف اتساقه الوظيفي مع متطلبات السوق.

ويعزّز بوزيد (2020) هذا الفهم من خلال تأكيده أن المواءمة لا تتحقق تلقائيًا، بل تتطلب سياسات تعليمية واضحة، وتنسيقًا مؤسسيًا فعالًا بين الجامعات والجهات الاقتصادية. كما يشير الطاهر (2020) إلى أن ضعف المواءمة يُضعف الدور التنموي للتعليم العالي، حيث لا تتحول المخرجات التعليمية إلى قوة إنتاجية قادرة على دعم التنمية.

وعلى المستوى العربي، تؤكد دراسات أبو النصر (2019) والخطيب (2020) أن فجوة المواءمة تُعد من أبرز التحديات التي تواجه نظم التعليم العالي، خاصة في الدول التي تشهد توسعًا في التعليم دون ربط استراتيجي بسوق العمل. ويُستفاد من ذلك أن المواءمة تمثل متغيرًا تفسيريًا أساسيًا لفهم بطالة الخريجين، بما في ذلك خريجو الدراسات العليا.

أنماط واشكال اختلال المواءمة :-

الاختلال النوعي (اختلال المهارات):

يتمثل الاختلال النوعي في عدم توافق نوعية المهارات التي يكتسبها الخريجون مع المهارات التي يطلبها سوق العمل. وقد أظهرت دراسة إصميدة وآخرون (2022) أن خريجي الإدارة العامة وإدارة الأعمال في ليبيا يمتلكون بعض المهارات الأساسية، إلا أن ضعف مهارات محددة، مثل اللغة الإنجليزية والمهارات التطبيقية، يقلل من فرص توظيفهم. وتُعد هذه النتيجة مؤشرًا على أن المشكلة ليست في نقص التعليم، بل في عدم ملاءمة مخرجاته النوعية.

كما تشير العريبي (2018) إلى أن العوامل المؤثرة في بطالة الخريجين بجامعة سبها تشمل عدم توافق المهارات المكتسبة مع متطلبات سوق العمل، وهو ما ينسحب بدرجة أكبر على خريجي الدراسات العليا الذين يُفترض أن يمتلكوا مهارات متقدمة وقابلة للتطبيق.

وعلى الصعيد دراسات العربي أخرى ، يؤكد الجبوري (2021) والعنزي (2020) أن اختلال المهارات يُعد أحد الأسباب الرئيسة لفجوة التوظيف، حيث لا تواكب البرامج الأكاديمية في كثير من الأحيان التطورات المتسارعة في سوق العمل.

الاختلال المؤسسي (اختلال التنسيق) :

حيث يبرز الاختلال المؤسسي بوصفه نمطًا رئيسًا من أنماط ضعف المواءمة. ويقصد به ضعف التنسيق بين مؤسسات التعليم العالي والقطاعات الاقتصادية، وغياب آليات مشتركة لتخطيط البرامج التعليمية أو تقييم مخرجاتها (القويري، 2021).

في هذا السياق، يشير بوزيد (2020) إلى أن غياب التنسيق المؤسسي بين الجامعات وسوق العمل في ليبيا يُعد من أبرز أسباب ضعف المواءمة، حيث تعمل المؤسسات التعليمية بمعزل عن احتياجات القطاعات الاقتصادية. ويؤكد القويري (2021) أن الشراكات المؤسسية القائمة لا تزال محدودة الأثر، ولا ترقى إلى مستوى السياسات المستدامة.

وتتفق هذه النتائج مع ما توصل إليه البدري (2020) والفقي (2021) في السياق العربي، حيث أظهرت دراساتهما أن ضعف الإطار المؤسسي المنظم للعلاقة بين الجامعات والقطاع الخاص يؤدي إلى استمرار فجوة التوظيف، رغم الاعتراف النظري بأهمية الشراكة.

أثر ضعف المواءمة على التوظيف الخريجين الدارسات العليا :

يترتب على ضعف المواءمة بين التعليم العالي وسوق العمل مجموعة من الآثار السلبية التي تنعكس مباشرة على توظيف الخريجين، وبخاصة خريجي الدراسات العليا.

1. **البطالة :**

تُعد البطالة أبرز نتائج ضعف المواءمة، وقد تناولها السنوسي (2019) بوصفها ظاهرة اقتصادية لها آثار متعددة على الفرد والمجتمع. وتزداد حدة هذه البطالة عندما تتعلق بخريجي الدراسات العليا، نظرًا لارتفاع توقعاتهم الوظيفية، وارتفاع كلفة تأهيلهم.

2. **سوء التوظيف :**

لا تقتصر آثار ضعف المواءمة على البطالة، بل تمتد إلى سوء التوظيف، حيث يعمل الخريج في وظائف لا تتناسب مع مؤهلاته العلمية. ويشير المطيري (2019) إلى أن سوء التوظيف يُعد شكلًا من أشكال الهدر في رأس المال البشري، خاصة في الدول العربية.

3. الهدر المعرفي :

يؤدي استمرار البطالة وسوء التوظيف إلى هدر معرفي، يتمثل في عدم استثمار المعارف والمهارات المتقدمة التي اكتسبها خريجو الدراسات العليا. ويؤكد الطاهر (2020) أن هذا الهدر يحدّ من الأثر التنموي للتعليم العالي، ويضعف مساهمته في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

المحور الثالث: التحديات المؤسسية لتوظيف خريجي الدراسات العليا في ليبيا :

تُعدّ قضية توظيف خريجي الدراسات العليا في ليبيا من أكثر القضايا تعقيدًا وتشابكًا مع بنية النظام التعليمي والمؤسسي والاقتصادي في الدولة. فعلى الرغم من ازدياد عدد البرامج الأكاديمية في مرحلة الدراسات العليا، واتساع نطاقها في الجامعات الليبية خلال العقدين الماضيين، إلا أنّ معدلات البطالة بين حاملي شهادات الماجستير والدكتوراه لا تزال مرتفعة نسبيًا مقارنةً بمستوى الاستثمار في إعدادهم الأكاديمي والبحثي (السنوسي، 2019). ويرتبط هذا التناقض بما يمكن تسميته «الاختلال المؤسسي» في العلاقة بين الجامعة وسوق العمل، حيث تتعدد الجهات الفاعلة، وتتضارب الأدوار، وتضعف آليات التنسيق، مما يؤدي إلى فجوة مزمنة بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات الاقتصاد المحلي (بوزيد، 2020).

وفي هذا السياق يهدف هذا المحور إلى تحليل البنية المؤسسية المؤثرة في قابلية توظيف خريجي الدراسات العليا في ليبيا، من خلال استقراء الدراسات والادبيات السابقة وتفكيك أنماط التحديات التعليمية والاقتصادية والتنظيمية التي تكوّن الإطار العام للمشكلة البحثية لهذه الدراسة .

التحديات التعليمية :

يُعدّ التعليم العالي في ليبيا أحد المحركات الرئيسة لتأهيل رأس المال البشري، إلا أن عملية التصميم والتنفيذ للبرامج الأكاديمية في الدراسات العليا ما زالت تعاني من قصور بنيوي واضح. فقد بيّنت دراسة المهباط (2022) أنّ المناهج المعتمدة في العديد من الجامعات الليبية تفتقر إلى الربط العملي مع احتياجات سوق العمل، وأن الطابع النظري يغلب على المحتوى الأكاديمي دون ترجمة عملية للمعرفة في شكل كفاءات قابلة للتوظيف. كما أشارت دراسة الطاهر (2020) إلى أنّ ضعف التنسيق بين الأقسام العلمية ومؤسسات الاقتصاد الوطني أدى إلى اتساع الفجوة التطبيقية بين التكوين العلمي والمهني.

وتبرز هنا مشكلتان فرعيتان متلازمتان:

- ضعف المرونة الأكاديمية في تحديث البرامج لتواكب التغيرات في سوق العمل المحلي والإقليمي.
- غياب آليات التقييم الدوري لجودة مخرجات الدراسات العليا وربطها بمتطلبات القطاعات الاقتصادية والإنتاجية.

ففي حين أن الجامعات الليبية تُصدر سنويًا أعدادًا متزايدة من خريجي الدراسات العليا، فإن المحتوى العلمي لا يُبنى غالبًا على تشخيص واقعي لاحتياجات القطاعات الحيوية كالصناعة، الطاقة، الخدمات، والإدارة العامة، ما يجعل مخرجات التعليم تميل إلى الانفصال عن متطلبات الاقتصاد الوطني (إصميدة وآخرون، 2022).

يضاف إلى ذلك غياب التكامل بين المهارات البحثية والمهارات التطبيقية، إذ لا يُعَدّ الطالب في مرحلة الماجستير أو الدكتوراه على نحو يمكّنه من تحويل مخرجات بحثه إلى مشاريع اقتصادية أو حلول مؤسسية واقعية. وقد أكدت دراسة الشاعري (2021) أن ضعف التدريب الميداني والعملي يمثل أحد أهم العوائق أمام قابلية التوظيف، نظرًا لغياب شراكات فعّالة بين الجامعة والمؤسسات المهنية التي يمكن أن توفّر بيئة تطبيقية متكاملة.

التحديات الاقتصادية :

يتّصل البعد الاقتصادي لتحديات التوظيف في ليبيا بطبيعة البنية الهيكلية للاقتصاد الوطني، الذي يعتمد بدرجة كبيرة على القطاع العام، ويعاني من ضعف في تنويع النشاطات الإنتاجية. وقد أظهرت دراسة السنوسي (2019) أنّ أغلب خريجي الجامعات الليبية يتجهون إلى البحث عن فرص عمل في القطاع الحكومي، بسبب محدودية القطاع الخاص، وضعف قدرته الاستيعابية للكوادر المؤهلة علميًا.

كما أنّ سوق العمل الليبي ما زال محدود التنوّع وضعيف الديناميكية، ما يقلّل من قدرة الاقتصاد على خلق وظائف نوعية تتطلب مهارات عليا كالبحث، التحليل، والإدارة الأكاديمية. ووفقًا لبوزيد (2020)، فإن غياب سياسات تشغيل موجّهة نحو الكفاءات العليا أسهم في استمرار نمط "الاستيعاب الكمي" بدلاً من "الاستيعاب النوعي"، حيث تُوظَّف الكفاءات في مواقع لا تتناسب مع مؤهلاتها، مما يؤدي إلى سوء توظيف حقيقي داخل المؤسسات العامة.

من جهة أخرى، لا توجد حوافز اقتصادية كافية لتشجيع المؤسسات الخاصة على استقطاب خريجي الدراسات العليا، إذ يظلّ العائد من توظيفهم منخفضًا مقارنة بتكاليف استقطابهم وتدريبهم، خصوصًا في ظل ضعف منظومات الابتكار والبحث التطبيقي. وقد خلصت دراسة القويري (2021) إلى أنّ غياب سياسات واضحة لدعم الابتكار في القطاع الخاص يمثل أحد أسباب ضعف الطلب على الكفاءات البحثية المتقدمة.

كما ينعكس غياب التمويل الموجّه للبحث والتطوير على فرص التشغيل في المجالات العلمية، إذ نادرًا ما تستثمر الشركات الليبية في مشاريع بحثية أو تطويرية تستوعب خريجي الدراسات العليا في فرقها، وهو ما يعمّق الفجوة بين الإنتاج المعرفي والاقتصاد الحقيقي.

التحديات المؤسسية والتنظيمية

تُعدّ التحديات المؤسسية المحور الأكثر حساسية في تفسير ضعف التوظيف، نظرًا لأنها تمسّ جوهر العلاقة بين الجامعة والجهات الاقتصادية. فالنظام المؤسسي للتعليم العالي في ليبيا ما يزال يعاني من تشتّت المسؤوليات وضعف التنسيق الأفقي والرأسي بين وزارة التعليم العالي، الجامعات، ووزارات الاقتصاد والعمل والتخطيط. هذا الضعف الإداري البنيوي يُنتج بيئة مؤسساتية غير قادرة على بناء منظومة تشغيل فعّالة ومتّسقة (الشاعري، 2021).

كما أن غياب قواعد بيانات موحّدة حول خريجي الدراسات العليا ومجالات تخصصهم يؤدي إلى صعوبة في ربط العرض التعليمي بالطلب الاقتصادي. فبحسب دراسة المهباط (2022)، لا توجد منظومة وطنية شاملة لتتبع مخرجات الدراسات العليا وربطها بالقطاعات الاقتصادية المحتاجة، ما يجعل عملية التخطيط للمواءمة شبه عشوائية.

وتبرز كذلك مشكلة ضعف ثقافة الشراكة المؤسسية، إذ لا توجد أطر تنظيمية ملزمة تفرض على الجامعات والقطاع الخاص العمل المشترك في تصميم البرامج الأكاديمية أو تمويل البحوث التطبيقية. وأشارت دراسة القويري (2021) إلى أنّ معظم اتفاقيات التعاون بين الجامعات والمؤسسات الاقتصادية في ليبيا تظلّ شكلية أو غير مفعّلة عمليًا، بسبب غياب المتابعة المؤسسية والاستدامة الإجرائية.

إضافة إلى ذلك، هناك تحديات مرتبطة بالبيروقراطية الإدارية التي تعيق سرعة اتخاذ القرار، سواء في قبول المقترحات البحثية المشتركة، أو اعتماد مشاريع تدريب وتشغيل للخريجين. ويُضاف إلى ذلك محدودية صلاحيات الجامعات في عقد شراكات مباشرة مع القطاع الخاص دون الرجوع إلى موافقات وزارية معقدة.

المحور الرابع: الشراكة بين الجامعة والقطاع الخاص :-

يهدف هذا المحور إلى الانتقال من تشخيص التحديات المؤسسية كما جاء المحور السابق إلى تحليل آلية مؤسسية تفسيرية قادرة على معالجة اختلالات التوظيف، وذلك من خلال تناول الشراكة بين الجامعة والقطاع الخاص بوصفها نظامًا مؤسسيًا منظمًا لا مجرد مبادرات ظرفية.

مفهوم الشراكة بين الجامعة والقطاع الخاص

تُعرَّف الشراكة بين الجامعة والقطاع الخاص بأنها علاقة مؤسسية منظمة تقوم على تقاسم الأدوار والمسؤوليات بين مؤسسات التعليم العالي وكيانات السوق، بما يحقق منافع متبادلة في مجالات التعليم، البحث، والتوظيف. ولا تقتصر هذه الشراكة على البعد التدريبي، بل تمتد إلى التخطيط المشترك للبرامج الأكاديمية، وتوجيه البحث العلمي نحو القضايا التطبيقية ذات الأولوية الاقتصادية (أبو النصر، 2019).

تشير دراسات عربية متعددة إلى أن غياب الإطار المؤسسي المنظم للشراكة يؤدي إلى بقاء العلاقة في حدود المبادرات الفردية، وهو ما يُضعف أثرها على التوظيف المستدام (الخطيب، 2020). وفي

السياق الليبي، يبرز هذا الخلل بشكل أوضح نتيجة ضعف التنسيق بين الجامعات ومؤسسات الإنتاج والخدمات، وهو ما أكدته دراسة الشاعري (2021) التي خلصت إلى أن الشراكات القائمة تفتقر إلى الاستدامة والبعد الاستراتيجي.

أهداف الشراكة في سياق توظيف خريجي الدراسات العليا

تتجاوز أهداف الشراكة في سياق هذه الدراسة البعد الكمي للتوظيف، لتشمل أبعادًا نوعية تتعلق بجودة المواءمة بين مخرجات التعليم واحتياجات السوق. ويمكن إجمال هذه الأهداف في ثلاثة مستويات مترابطة:

- تحسين قابلية التوظيف لدى خريجي الدراسات العليا من خلال مواءمة المهارات البحثية والتحليلية مع متطلبات القطاعات الإنتاجية والخدمية، وهو ما أكدته نتائج الحسن (2022) حول فجوة المهارات لدى خريجي الدراسات العليا في السياق العربي.
- توجيه البحث العلمي التطبيقي نحو قضايا السوق الفعلية، بما يسهم في خلق فرص عمل بحثية واستشارية داخل القطاع الخاص (الزهراني، 2021).
- خفض الهدر المعرفي الناتج عن توظيف غير ملائم أو بطالة مقنّعة، وهو ما أشار إليه السنوسي (2019) بوصفه أحد الآثار الاقتصادية السلبية لضعف التكامل بين التعليم وسوق العمل.

وعليه، تُفهم الشراكة هنا كأداة وقائية وعلاجية في آن واحد، تعالج اختلالات التوظيف قبل وقوعها، وتحد من آثارها بعد حدوثها.

أنماط واشكال الشراكة الممكنة بين الجامعة والقطاع الخاص :

تُظهر الدراسات المعتمدة أن فعالية الشراكة ترتبط بتنوع أنماطها وملاءمتها للسياق المؤسسي. ويمكن تصنيف أنماط الشراكة ذات الصلة بتوظيف خريجي الدراسات العليا في ثلاثة أنماط رئيسة:

الشراكة التدريبية :

وتشمل برامج التدريب المتقدم، والتدريب أثناء الدراسة، والتدريب البحثي داخل المؤسسات الخاصة. وقد بيّن البدري (2020) أن هذا النمط يسهم في تقليص الفجوة بين المعرفة النظرية والتطبيق العملي، شرط أن يكون التدريب مُدمجًا في الهيكل الأكاديمي لا نشاطًا هامشيًا.

الشراكة البحثية التطبيقية :

وتتمثل في تنفيذ بحوث مشتركة، أو توجيه رسائل الماجستير والدكتوراه لمعالجة مشكلات حقيقية تواجه القطاع الخاص. وتشير دراسة الفقي (2021) إلى أن هذا النمط يُعد الأكثر فاعلية في خلق فرص توظيف نوعية لحملة الدراسات العليا.

الشراكة في تطوير البرامج الأكاديمية :

ويشمل ذلك إشراك ممثلي القطاع الخاص في تصميم المناهج، وتحديث المقررات، وتحديد المهارات المستهدفة. وقد أكدت العنزي (2020) أن هذا النمط يُسهم في تحسين المواءمة الهيكلية بين التعليم وسوق العمل على المدى المتوسط والطويل.

شروط فاعلية وإمكانية الشراكة بين الجامعة والقطاع الخاص :

لا تتحقق فاعلية الشراكة تلقائيًا، بل تتطلب توافر مجموعة من الشروط المؤسسية والتنظيمية، من أبرزها:

1. الإطار المؤسسي المنظم: وجود لوائح واضحة تحدد أدوار الأطراف، وآليات المتابعة والتقييم، وهو ما أشار إلى غيابه القويري (2021) في معظم التجارب الليبية.
2. الاستدامة: الانتقال من الشراكات المؤقتة إلى شراكات طويلة الأمد مرتبطة بخطط التنمية، وهو ما شدد عليه المطيري (2019) في تحليله لتجارب التعليم العالي العربية.
3. التوافق مع احتياجات السوق: ربط الشراكة بتحليل دوري لسوق العمل، وهو ما أكده الجبوري (2021) بوصفه شرطًا لتجنب إعادة إنتاج فجوة التوظيف.

المحور الخامس: الإطار التفسيري المقترح للعلاقة بين التحديات والتوظيف

يمثل هذا المحور الذروة التفسيرية للإطار النظري السابق ، إذ لا يكتفي بعرض التحديات أو مناقشة الشراكة بوصفها آلية مستقلة، وإنما يسعى إلى إعادة تركيب العلاقة السببية بين:

أولًا: العلاقة بين التحديات المؤسسية وضعف توظيف خريجي الدراسات العليا :

تُظهر الدراسات والادبيات والمحاور السابق أن ضعف توظيف خريجي الدراسات العليا ليس ظاهرة معزولة، بل هو نتيجة تراكمية لجملة من التحديات المؤسسية المتداخلة. فقد بيّن السنوسي (2019) أن بطالة الخريجين في ليبيا تعكس خللًا هيكليًا في منظومة التعليم وسوق العمل، وليس مجرد اختلال ظرفي في الطلب.

كما تؤكد نتائج المهباط (2022) وبوزيد (2020) أن توسّع برامج الدراسات العليا لم يُواكَب بإصلاحات موازية في سياسات التوظيف أو في ربط هذه البرامج بحاجات التنمية، ما أفضى إلى فجوة نوعية بين المؤهلات المتقدمة المتاحة ومتطلبات السوق الفعلية. ويُضاف إلى ذلك ضعف التنسيق المؤسسي، الذي رصدته دراسة القويري (2021)، والذي حال دون تحويل المعرفة الأكاديمية المتقدمة إلى قيمة اقتصادية أو فرص عمل حقيقية.

وعليه، يمكن تفسير ضعف التوظيف بوصفه مخرَجًا منطقيًا لاختلالات سابقة في تصميم البرامج، وفي سياسات المواءمة، وفي غياب قنوات تواصل مؤسسية مع سوق العمل.

ثانيًا: الشراكة بين الجامعة والقطاع الخاص كآلية وسيطة مؤسسية :

في ضوء ما سبق، تبرز الشراكة بين الجامعة والقطاع الخاص ليس كحل تجميلي، بل ك آلية وسيطة مؤسسية قادرة على كسر الحلقة المغلقة بين التعليم والبطالة. وتُظهر الدراسات

والمحاور السابقة أن الشراكة الفاعلة تؤدي دور "الوسيط البنيوي" الذي يربط بين مخرجات التعليم واحتياجات السوق (البدري، 2020؛ الزهراني، 2021).

وفي السياق الليبي، خلص الشاعري (2021) إلى أن ضعف توظيف الخريجين يرتبط مباشرة بغياب الشراكات المؤسسية المستدامة، بينما بيّن الطاهر (2020) أن إدماج القطاع الخاص في التخطيط الأكاديمي والبحثي من شأنه أن يرفع من القيمة التطبيقية لمخرجات الدراسات العليا.وبالتالي، تُفهم الشراكة هنا على أنها: قناة لنقل متطلبات السوق إلى داخل الجامعة وآلية لتوجيه البحث العلمي نحو قضايا تطبيقية، وأداة لتوسيع فرص التوظيف غير التقليدية (الاستشارات، البحث التطبيقي، التطوير المؤسسي).

الدراسات العليا بين تشخيص الواقع وإرادة التغيير
جامعة الزاوية
المؤتمر العلمي للدراسات العليا

ثالثًا: منطق التحسين التدريجي لقابلية التوظيف :

لا يفترض هذا الإطار التفسيري أن الشراكة تؤدي إلى تحسن فوري في معدلات التوظيف، بل ينطلق من منطق التحسين التدريجي لقابلية التوظيف، وهو منطق يتسق مع نتائج الجبوري (2021) والحسن (2022)، اللذين أكدا أن معالجة فجوة التوظيف تتطلب تدخلات تراكمية ومستدامة.

ويقوم هذا المنطق على ثلاث حلقات مترابطة:

1. **تحسين المهارات**

من خلال مواءمة المهارات البحثية والتحليلية المتقدمة مع احتياجات المؤسسات الاقتصادية والخدمية، وهو ما يسهم في رفع القيمة السوقية لخريجي الدراسات العليا.

2. **تحسين الملاءمة المؤسسية**

عبر إشراك القطاع الخاص في تصميم البرامج والتدريب، بما يقلل من فجوة التوقعات بين الخريج وسوق العمل (العنزي، 2020).

3. **تحسين فرص الاستيعاب الوظيفي**

سواء عبر التوظيف المباشر أو عبر صيغ بديلة مثل التعاقدات البحثية والمشاريع المشتركة، وهو ما يقلل من الهدر المعرفي الذي أشار إليه أبو النصر (2019).

استنادًا إلى ما سبق، يمكن صياغة الإطار التفسيري المقترح للدراسة على النحو الآتي:

إن ضعف توظيف خريجي الدراسات العليا في ليبيا هو نتاج تفاعل معقّد بين تحديات تعليمية واقتصادية ومؤسسية، ويُمكن معالجة هذا الضعف تدريجيًا من خلال تفعيل شراكة مؤسسية مستدامة بين الجامعة والقطاع الخاص، بما يؤدي إلى تحسين قابلية التوظيف وتقليص فجوة المواءمة بين التعليم وسوق العمل.

استقراء تحليلي لكل المحاور السابقة:

أولًا: استقراء تحليلي متعلق بطبيعة توظيف خريجي الدراسات العليا

أظهرت نتائج التحليل الاستقرائي للأدبيات والمحاور سابقة الذكر أن توظيف خريجي الدراسات العليا لا يُقارب في الواقع المؤسسي بوصفه استثمارًا في رأس المال البشري المتقدم، بل يُختزل في كثير من الأحيان إلى استيعاب محدود في قطاعات أكاديمية أو إدارية ضيقة. وقد بيّنت الدراسات الليبية محل التحليل أن السياسات التشغيلية السائدة لا تميّز بوضوح بين خريجي الدراسات العليا وخريجي المرحلة الجامعية الأولى من حيث طبيعة الوظائف أو متطلبات الأداء، وهو ما يؤدي إلى ضعف الاستفادة من القدرات البحثية والتحليلية المتقدمة لهذه الفئة.

كما كشفت التحليل الاستقرائي أن قابلية التوظيف لدى خريجي الدراسات العليا لا تتأثر فقط بالمستوى المعرفي، بل تتأثر بضعف الربط بين المهارات البحثية المكتسبة خلال

الدراسة العليا ومتطلبات بيئات العمل الفعلية، سواء في القطاع العام أو الخاص، وهو نمط تكرر رصده في معظم الدراسات الليبية والعربية محل التحليل.

ثانيًا: استقراء تحليلي متعلق بفجوة المواءمة بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل :

أجمع التحليل الاستقرائي للدراسات على وجود فجوة مواءمة بنيوية بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل، تتخذ شكلين رئيسين:

- اختلال نوعي يتمثل في عدم توافق المهارات المتخصصة والبحثية مع احتياجات المؤسسات الإنتاجية والخدمية.
- اختلال مؤسسي ناتج عن ضعف التنسيق بين الجامعات ومؤسسات سوق العمل في مراحل التخطيط والتنفيذ والتقييم.

وأظهرت الاستقراءات التحليلية أن هذه الفجوة لا تقتصر على مرحلة التوظيف، بل تمتد إلى ما بعده، حيث تسهم في ظواهر سوء التوظيف والهدر المعرفي، خاصة لدى خريجي الدراسات العليا الذين لا تُوظَّف قدراتهم البحثية في مواقع عملهم. وتؤكد النتائج أن توسّع برامج الدراسات العليا في حد ذاته لم يؤدِّ إلى تحسين فرص التوظيف، ما دام هذا التوسع غير مصحوب بآليات مواءمة مؤسسية فعّالة.

ثالثًا: تحليل استقرائي متعلق بالتحديات المؤسسية في السياق الليبي :

أبرزت التحليلات أن التحديات التي تواجه توظيف خريجي الدراسات العليا في ليبيا تتسم بطابع مركّب ومتداخل، ويمكن تلخيصها في ثلاث مجموعات مترابطة:

1. **تحديات تعليمية**

تتمثل في هيمنة الطابع النظري على برامج الدراسات العليا، وضعف البعد التطبيقي، وغياب تصميم برامج يستند إلى تحليل منهجي لاحتياجات سوق العمل.

2. **تحديات اقتصادية**

تتجسد في محدودية الطلب المؤسسي على الكفاءات البحثية، وضعف مساهمة القطاع الخاص في استيعاب خريجي الدراسات العليا، نتيجة غياب الحوافز والبيئة التنظيمية الداعمة.

3. **تحديات مؤسسية وتنظيمية**

أبرزها ضعف التنسيق بين وزارات التعليم والعمل والاقتصاد، وغياب أطر واضحة ومستدامة للشراكة بين الجامعة والقطاع الخاص.

وتشير الاستقراءات إلى أن هذه التحديات لا تعمل بصورة منفصلة، بل تتفاعل فيما بينها لتُنتج نمطًا مستمرًا من ضعف التوظيف، وهو ما يفسر استمرارية الظاهرة رغم تعدد المبادرات الجزئية لمعالجتها.

رابعًا: تحليل استقرائي متعلق بدور الشراكة بين الجامعة والقطاع الخاص :

أوضحت نتائج التحليل أن الشراكة بين الجامعة والقطاع الخاص تُطرح في الأدبيات غالبًا بوصفها حلًا معياريًا، إلا أن تطبيقها العملي يظل محدودًا وغير مؤسسي. وقد كشفت الدراسات أن أنماط الشراكة القائمة – إن وُجدت – تتركز في مبادرات تدريبية قصيرة الأجل، ولا تمتد إلى شراكات بحثية تطبيقية أو تطوير مشترك للبرامج الأكاديمية.

كما أظهرت التحليلات أن فاعلية الشراكة ترتبط بثلاثة شروط رئيسة:

- وجود إطار مؤسسي منظم يحدد الأدوار والمسؤوليات.
- استدامة الشراكة بعيدًا عن الطابع الموسمي أو الفردي.
- توافق الشراكة مع احتياجات سوق العمل الفعلية، لا المفترضة.

وفي غياب هذه الشروط، تفقد الشراكة قدرتها على الإسهام الحقيقي في تحسين توظيف خريجي الدراسات العليا.

خامسًا: تحليل استقرائي متعلق بالإطار التفسيري المقترح للعلاقة بين التحديات والتوظيف :

خلصت النتائج النهائية إلى أن ضعف توظيف خريجي الدراسات العليا لا يُفسَّر بعامل واحد، بل هو نتيجة علاقة سببية مركبة بين:

- تحديات تعليمية واقتصادية وتنظيمية،
- وغياب شراكة مؤسسية فعّالة بين الجامعة والقطاع الخاص.

وأظهرت النتائج أن الشراكة، عندما تُبنى كآلية مؤسسية وسيطة، قادرة على تقليل حدة هذه التحديات بصورة تدريجية، من خلال:

تحسين مواءمة البرامج الأكاديمية، توسيع الطلب على الكفاءات البحثية، وتعزيز قابلية توظيف خريجي الدراسات العليا على المدى المتوسط والطويل.

❖ **نتائج وتوصيات الدراسة :**

أولًا: نتائج الدراسة :

1. **طبيعة المشكلة بنيوية ومؤسسية :**

تُظهر نتائج الدراسة أن تحديات توظيف خريجي الدراسات العليا في ليبيا لا تعود إلى قصور فردي في الخريجين، بل إلى خلل بنيوي في العلاقة بين منظومة التعليم العالي ومنظومة سوق العمل، يتمثل في ضعف المواءمة، وغياب التخطيط المشترك، وتشتت الأدوار المؤسسية.

2. **ختزال توظيف خريجي الدراسات العليا في الاستيعاب الوظيفي الضيق :**

خلصت الدراسة إلى أن توظيف خريجي الدراسات العليا يُمارَس في الواقع بوصفه استيعابًا إداريًا أو أكاديميًا محدودًا، لا بوصفه استثمارًا في رأس المال البشري المتقدم، مما يؤدي إلى هدر القدرات البحثية والتحليلية التي يفترض أن تمثل القيمة المضافة لهذه الفئة .

3 استمرارية فجوة المواءمة رغم التوسع في برامج الدراسات العليا :

أظهرت النتائج أن التوسع الكمي في برامج الدراسات العليا لم يُترجم إلى تحسن نوعي في فرص التوظيف، بسبب غياب الربط المنهجي بين تصميم البرامج واحتياجات سوق العمل، وهو ما يفسر استمرار البطالة وسوء التوظيف بين خريجي هذه البرامج.

الدراسات العليا بين تشخيص الواقع وإرادة التغيير
جامعة الزاوية
المؤتمر العلمي للدراسات العليا

4. تداخل التحديات التعليمية والاقتصادية والتنظيمية

بيّنت الدراسة أن التحديات التعليمية (طغيان الطابع النظري)، والاقتصادية (ضعف الطلب على الكفاءات البحثية)، والتنظيمية (غياب التنسيق المؤسسي)، تعمل في منظومة واحدة متداخلة، وتُنتج نمطًا مزمنًا من ضعف توظيف خريجي الدراسات العليا.

5. **قصور الشراكة الحالية بين الجامعة والقطاع الخاص**

استنتجت الدراسة أن الشراكات القائمة – إن وُجدت – تتسم بالطابع الشكلي أو المؤقت، وتفتقر إلى الإطار المؤسسي والاستدامة، مما يحد من قدرتها على الإسهام الحقيقي في تحسين فرص توظيف خريجي الدراسات العليا.

6. الشراكة المؤسسية كآلية تفسيرية وتحسينية

أكدت النتائج أن الشراكة بين الجامعة والقطاع الخاص، عندما تُبنى كآلية مؤسسية منظمة ومستدامة، تمثل مدخلًا تفسيريًا وعمليًا قادرًا على تقليص فجوة المواءمة وتحسين قابلية توظيف خريجي الدراسات العليا بصورة تدريجية.

ثانيًا: التوصيات :

1. توصيات على مستوى السياسات التعليمية

إعادة تصميم برامج الدراسات العليا بما يحقق توازنًا فعليًا بين البعد الأكاديمي والبعد التطبيقي، وربط مخرجاتها بخرائط احتياجات سوق العمل.

إدماج المهارات البحثية التطبيقية ومهارات التحليل المتقدم ضمن مكونات البرامج، بما يعزز قابلية توظيف الخريجين خارج الإطار الأكاديمي التقليدي.

2. توصيات على المستوى المؤسسي

إنشاء أطر مؤسسية دائمة للتنسيق بين الجامعات ووزارات العمل والاقتصاد والقطاع الخاص، تتولى التخطيط المشترك للتوظيف.

تطوير وحدات أو مكاتب متخصصة داخل الجامعات تُعنى بمتابعة توظيف خريجي الدراسات العليا وبناء قواعد بيانات مهنية لهم.

3. توصيات متعلقة بالشراكة بين الجامعة والقطاع الخاص :

الانتقال من الشراكات الشكلية إلى شراكات استراتيجية تشمل: بحوث تطبيقية مشتركة، تطوير البرامج الأكاديمية، التدريب الممنهج طويل الأجل. توفير حوافز تنظيمية وتشريعية تشجع القطاع الخاص على استيعاب خريجي الدراسات العليا والاستفادة من قدراتهم البحثية.

4. توصيات متعلقة بسوق العمل :

إعادة تعريف الوظائف المتخصصة بما يسمح باستيعاب الكفاءات البحثية والتحليلية، وعدم حصر الطلب الوظيفي في المهارات التشغيلية التقليدية. تشجيع المؤسسات على تبني نماذج توظيف مرنة تستثمر في المعرفة والبحث والتطوير.

5. توصيات بحثية مستقبلية

- ❖ إجراء دراسات تطبيقية ميدانية لقياس أثر نماذج الشراكة المقترحة على توظيف خريجي الدراسات العليا.
- ❖ توسيع نطاق البحث ليشمل مقارنة التجربة الليبية بتجارب عربية مماثلة في توظيف خريجي الدراسات العليا.
- ❖ دراسة الأثر طويل المدى للشراكات المؤسسية على التنمية الاقتصادية والمعرفية.

قائمة المراجع

أبو النصر، مدحت محمد. (2019). مواءمة مخرجات التعليم العالي مع احتياجات سوق العمل العربي. المجلة العربية للإدارة، 39(2)، 1–18.
https://ajem.ajsrp.com

إصميدة، مصباح عبد الرحمن، وآخرون. (2022). المهارات التي يتطلبها سوق العمل ومستوى توافرها لدى خريجي الإدارة العامة وإدارة الأعمال في ليبيا. مجلة الدراسات الاقتصادية، 5(4)، 69–92.
https://journals.misuratau.edu.ly/eco/index.php/eco/article/view/

البدري، أحمد عبد الله. (2020). الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص ودورها في الحد من بطالة الخريجين. مجلة التربية المعاصرة، 34(1)، 77–96.
https://journals.ekb.eg

بوزيد، سالم علي. (2020). التعليم العالي وسوق العمل في ليبيا: إشكالية المواءمة ومتطلبات الإصلاح. مجلة جامعة الزيتونة العلمية، 5(1)، 45–63.
https://zu.edu.ly/journal

الجبوري، فلاح حسن. (2021). التعليم العالي وسوق العمل: قراءة تحليلية في فجوة التوظيف. مجلة العلوم التربوية، 6(4)، 201–220.
https://journals.uobaghdad.edu.iq

الحربي، محمد بن سعد. (2019). دور الشراكة المجتمعية في تطوير مخرجات التعليم العالي. مجلة جامعة الملك سعود للعلوم التربوية، 31(3)، 411–430.
https://journals.ksu.edu.sa

الحسن، عبد الرحمن محمد. (2022). توظيف خريجي الدراسات العليا في الوطن العربي: التحديات والحلول. مجلة التعليم العالي، 14(2)، 55–73.
https://journals.zu.edu.jo

الخطيب، محمد علي. (2020). سياسات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل في الدول العربية. المجلة العربية للتنمية، 42(1)، 23–41.
https://www.arabdevelopmentjournal.org

السعدي، قاسم حسين. (2019). بطالة الخريجين في الدول العربية: الأسباب والمعالجات. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، 25(3)، 145–162.
https://journals.uob.edu.iq

السنوسي، محمد عبد الله. (2019). بطالة خريجي الجامعات الليبية: الأسباب والآثار الاقتصادية. مجلة العلوم الاقتصادية، 11(2)، 101–120.
https://journals.uob.edu.ly

الشمري، عبد الله فهد. (2022). دور التعليم العالي في دعم التنمية والتشغيل. مجلة التربية والتنمية، 10(2)، 61–80.
https://journals.qou.edu

الشاعري، علي محمود. (2021). دور الجامعة الليبية في دعم التشغيل من خلال الشراكة مع القطاع الخاص. مجلة العلوم الإنسانية، 13(1)، 55–74.
https://journals.uob.edu.ly

الطاهر، فتحي محمد. (2020). مخرجات التعليم العالي ومتطلبات التنمية في ليبيا. مجلة جامعة سبها للعلوم الإنسانية، 19(2)، 89–108.
https://jsh.sebhau.edu.ly

العريبي، نوارة عاشور. (2018). Factors affecting unemployment among fresh graduates: Applied study of the University of Sebha. Journal of Pure & Applied Sciences, 16(2).
https://doi.org/10.51984/jopas.v16i2.36

العنزي، ناصر بن محمد. (2020). مواءمة البرامج الأكاديمية مع سوق العمل: دراسة تحليلية. مجلة دراسات تربوية، 12(4)، 211–230.
https://journals.ekb.eg

الفقي، محمود عبد الله. (2021). إستراتيجيات تعزيز الشراكة بين الجامعات وسوق العمل. المجلة العربية للتخطيط، 18(1)، 39–58.

https://ajp.journals.ekb.eg

القويري، عبد المنعم سالم. (2021). الشراكة المؤسسية كمدخل لتحسين توظيف الخريجين في ليبيا. مجلة دراسات تربوية، 7(3)، 33–52.

https://journals.misuratau.edu.ly/edu

المطيري، فهد عبد العزيز. (2019). التعليم العالي والتوظيف في العالم العربي. مجلة جامعة الإمام، 27(2)، 301–320.

https://journals.imamu.edu.sa

المهباط، نجاة محمد. (2022). مدى توافق مخرجات التعليم العالي في ليبيا مع متطلبات سوق العمل: دراسة حالة جامعة الزيتونة. مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال، 20(20)، 870–887.

https://journals.misuratau.edu.ly/eps/ojs/index.php/eps/article/view/290

إصميدة، مصباح عبد الرحمن، وآخرون. (2022).

المهارات التي يتطلبها سوق العمل ومستوى توافرها لدى خريجي الإدارة العامة وإدارة الأعمال في ليبيا. مجلة الدراسات الاقتصادية، 5(4)، 69–92.

رابط الوصول: https://journals.misuratau.edu.ly/eco/index.php/eco/article/view/

2. العريبي، نوارة عاشور. (2018).

Factors affecting unemployment among fresh graduates: Applied study of the University of Sebha. Journal of Pure & Applied Sciences, 16(2).

https://doi.org/10.51984/jopas.v16i2.36

3. المهباط، نجاة محمد. (2022).

مدى توافق مخرجات التعليم العالي في ليبيا مع متطلبات سوق العمل: دراسة حالة جامعة الزيتونة. مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال، 20(20)، 870–887.

https://journals.misuratau.edu.ly/eps/ojs/index.php/eps/article/view/290

4. بوزيد، سالم علي. (2020).

التعليم العالي وسوق العمل في ليبيا: إشكالية المواءمة ومتطلبات الإصلاح. مجلة جامعة الزيتونة العلمية، 5(1)، 45–63.

https://zu.edu.ly/journal

5. السنوسي، محمد عبد الله. (2019).

بطالة خريجي الجامعات الليبية: الأسباب والآثار الاقتصادية. مجلة العلوم الاقتصادية، 11(2)، 101–120.

https://journals.uob.edu.ly

6. الشاعري، علي محمود. (2021).
دور الجامعة الليبية في دعم التشغيل من خلال الشراكة مع القطاع الخاص. مجلة العلوم الإنسانية، 13(1)، 55–74.
https://journals.uob.edu.ly
7. الطاهر، فتحي محمد. (2020).
مخرجات التعليم العالي ومتطلبات التنمية في ليبيا. مجلة جامعة سبها للعلوم الإنسانية، 19(2)، 89–108.
https://jsh.sebhau.edu.ly
8. القويري، عبد المنعم سالم. (2021).
الشراكة المؤسسية كمدخل لتحسين توظيف الخريجين في ليبيا. مجلة دراسات تربوية، 7(3)، 33–52.
https://journals.misuratau.edu.ly/edu
ثانيًا: الدراسات العربية (12 دراسة)
9. أبو النصر، مدحت محمد. (2019).
مواءمة مخرجات التعليم العالي مع احتياجات سوق العمل العربي. المجلة العربية للإدارة، 39(2)، 1–18.
https://ajem.ajsrp.com
10. البدري، أحمد عبد الله. (2020).
الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص ودورها في الحد من بطالة الخريجين. مجلة التربية المعاصرة، 34(1)، 77–96.
https://journals.ekb.eg
11. الجبوري، فلاح حسن. (2021).
التعليم العالي وسوق العمل: قراءة تحليلية في فجوة التوظيف. مجلة العلوم التربوية، 6(4)، 201–220.
https://journals.uobaghdad.edu.iq
12. الحربي، محمد بن سعد. (2019).
دور الشراكة المجتمعية في تطوير مخرجات التعليم العالي. مجلة جامعة الملك سعود للعلوم التربوية، 31(3)، 411–430.
https://journals.ksu.edu.sa
13. الحسن، عبد الرحمن محمد. (2022).

توظيف خريجي الدراسات العليا في الوطن العربي: التحديات والحلول. مجلة التعليم العالي، 14(2)، 55–73.

https://journals.zu.edu.jo

14. الخطيب، محمد علي. (2020).

سياسات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل في الدول العربية. المجلة العربية للتنمية، 42(1)، 23–41.

https://www.arabdevelopmentjournal.org

15. الزهراني، خالد بن حسين. (2021).

الشراكة بين الجامعة والقطاع الخاص وأثرها في قابلية توظيف الخريجين. مجلة جامعة طيبة، 16(1)، 97–115.

https://journals.taibahu.edu.sa

16. السعدي، قاسم حسين. (2019).

بطالة الخريجين في الدول العربية: الأسباب والمعالجات. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، 25(3)، 145–162.

https://journals.uob.edu.iq

17. الشمري، عبد الله فهد. (2022).

دور التعليم العالي في دعم التنمية والتشغيل. مجلة التربية والتنمية، 10(2)، 61–80.

https://journals.qou.edu

18. العنزي، ناصر بن محمد. (2020).

مواءمة البرامج الأكاديمية مع سوق العمل: دراسة تحليلية. مجلة دراسات تربوية، 12(4)، 211–230.

https://journals.ekb.eg

19. الفقي، محمود عبد الله. (2021).

إستراتيجيات تعزيز الشراكة بين الجامعات وسوق العمل. المجلة العربية للتخطيط، 18(1)، 39–58.

https://ajp.journals.ekb.eg

20. المطيري، فهد عبد العزيز. (2019).

التعليم العالي والتوظيف في العالم العربي. مجلة جامعة الإمام، 27(2)، 301–320.

https://journals.imamu.edu.sa